

(١٠١٨) وعنه (ج) أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ مَعَ امْرَأَتِهِ ، وَمَعَ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِثَامٌ <sup>(١)</sup> مِنَ النَّاسِ . فَأَمَرَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنْ يَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا . ففعلوا ، ثُمَّ دَعَا الْحَكَمَيْنِ فَقَالَ : هَلْ تَنْدَرِيَانِ مَا عَلَيْكُمَا ؟ إِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تَجْمَعَا جَمْعَتُمَا . وَإِنْ رَأَيْتُمَا أَنْ تُفَرَّقَا فَرَّقْتُمَا . فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ : رَضِيتُ بِكِتَابِ اللَّهِ لِي وَعَلَى ، وَقَالَ الزَّوْجُ : أَمَّا الْفَرْقَةُ فَلَا ، فَقَالَ عَلِيٌّ : كَذَبْتَ لَعَمْرُ اللَّهِ ، حَتَّى تَرْضَى بِالَّذِي رَضِيتُ .

(١٠١٩) وعن أبي جعفر محمد بن علي وأبي عبد الله (ع) أَنَّهُمَا قَالَا فِي قَوْلِ اللَّهِ (ع ج) <sup>(٢)</sup> : فَأَبْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا ، قَالَا : لَيْسَ لِلْحَكَمَيْنِ أَنْ يُفَرَّقَا حَتَّى يَسْتَأْمِرَا الرَّجُلَ وَالْمَرْأَةَ <sup>(٣)</sup> .

## فصل ٣

### ذكر الإيلاء

(١٠٢٠) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى <sup>(٤)</sup> : لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ، وَرُؤْيَا عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ آبَائِهِ أَنَّ عَلِيًّا (ص) قَالَ : الْإِيْلَاءُ أَنْ يَقُولَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ : وَاللَّهِ لَا أَعْظَنُكَ ، وَاللَّهِ لَا أَسُوَّةَ لَكَ .

(١) حش ي - الفثام الجماعة من الناس لا واحد له من لفظه .

(٢) ٣٥/٤ .

(٣) حش ي - وقد أجمع أهل الفتيا على أن الحكمين لو حكما بين الزوجين بخلاف الحق لما جاز حكمهما ، لوفرقا بين الزوجين بلا طلاق ولا عدة أو جمعا بينهما على خلاف ما يوجب الكتاب والسنة لم يجر ذلك من فعلهما ، وإن حكما في ذلك بكتاب الله وسنة رسوله جاز ما حكما به ، من المناقب والمثالب .

(٤) ٢٢٦/٢ .